مشكلة ماء الشرب فى الكويت

(الدكتور سعيد عبده غنى عن البيان والتعريف لمكانته المرموقة العالية فى الأوساط العلمية والأدبية وقد سبق أن زار الكويت وأخذ فكرة عنها . لهذا رأينا أن نطلب منه كلمة يبدى فيها رأيه عن مشكلة ماء الشرب فى الكويت لنشرها فى « البعثة » وقد تفضل مشكوراً وكتب لنا هذا المقال الطريف النفيس الذى يبدى فيه رأيه حول هذه المشكلة العويصة التى أبى الزمن أن يحلها) .

فعسى أن يجد هذا المقال ما يستحقه من عناية واهتمام عند المسئولين . البعثة

إن مركز إمارة الكويت من حيث ماء الشرب مركز فريد .

فهى فى موقعها المنعزل عن الخليج « الفارسى » ، وبعدها عن مصاب دجلة والفرات فى شط العرب ، وانعدام المياه الجوفية الصالحة للاستعمال الآدمى فيها ، وقصر موسم الأمطار بها قصراً لايتجاوز فيما أعتقد بضعة أشهر فى كل عام . . . هى بحكم هذه الظروف مجتمعة ، تواجه مشكلة دائمة لإمداد نفسها بما يكفى حاجات سكانها فى ماء الشرب ، وحاجات منابع البترول السخية فيها فى هذا المـــاء الضرورى لاستخراج البترول .

وقد عاشت الكويت حتى الماضى القريب ، معتمدة على مصدرين لهذا الماء :

الأول — ماكانت تنقله بالزوارق التجارية فى ماء شط العرب ، ومصبه فى الخليج « الفارسى » يبعد عن الكويت — على ما أتذكر — حوالى مائة ميل .

والثانى — ماكان يختزنه أهلها فى ماء المطر أثناء موسم الأمطار المتقطع القصير .

ولاشك أن كلا المصدرين كان يكلف أهل الكويت كثيراً فى العنت والمال ، كما يلزمهم بالاقتصاد الشديد فى استهلاك الماء .

ولما كان من المقرر أن الصحة العامة فى أية بقعة فى بقاع العالم تتوقف إلى حد كبير على مقدار مايستهلكه كل فرد فى سكانها من الماء ، وعلى مدى مايتمتع به هذا الماء من كفاية فى المقدار ، ونقاوة فى الطبع ، فقد بقيت الكويت قاصرة دون شك عن بلوغ مايستحقه شعبها النشط الواعى من السيطرة على الأمراض التى يشترك الماء فى نقلها بين المرضى والأصحاء ، كالحميات المعوية « والدوسنطاريا » وأشباهها ، وبقيت هذه الأمراض تفرض ماشاءت من ضرائب الألم والدموع على سكان الكويت .

وعرضت حكومة العراق يوماً ما على إمارة الكويت — أو طلبت إمارة الكويت فى حكومة العراق فلست أذكر الآن — أن تغذيها بالماء النقى عن طريق سلسلة من الأنابيب تصل بين شط العرب وبين الإمارة ، ولكن السياسة تدخلت فى الموضوع ، ورأت أن ينشأ بدلا من هذا المشروع النافع جهاز لتصعيد ماء البحر ، يمد الإمارة بحاجتها من الماء ، ونفذ المشروع فعلا ، وأصبحت الكويت تعتمد على الماء المقطر فى الوقت الحاضر أكثر من اعتمادها على مصدريها القديمين .

بيد أن التوسع فى استخراج البترول فى الكويت ، واكتشاف منابع جديدة له ، وعجز أجهزة التصعيد الحاضرة عن مد هذه المنابع الجديدة ، ومد مايمكن أن يكتشف منها فى المستقبل ، أعاد التفكير فى جديد فى مشروع تغذية الكويت بالمـــاء فى شط العرب ، ووصلها به بخط من الانابيب .

* * *

هذه هى — فيما أعلم — الخطوط الرئيسية للسياسة المائية فى الكويت ومنها يتضح أن الكويت على أى الوجوه أدارت مصيرها من حيث حاجتها إلى الماء فستبقى مصادر مياه الشرب فيها محصورة فى واحد أو أكثر فى المصادر التالية :

١ — ماء المطر .

٢ — ماء البحر المصعد .

٣ — ماء شط العرب البعيد .

ولكى ندرك قيمة كل مصدر من هذه المصادر من حيث الكم والكيف ينبغى أن نذكر :

أولا — أن كل فرد فى أى مجتمع متحضر مشابه للمجتمع الكويتى فى البيئة والظروف والجو الحار يجب أن يحصه فى كل يوم خمسون لترا من الماء النقى على الأقل

تسد حاجاته للشراب والاستهلاك المنزلى والنظافة الخاصة والعامة إلى آخر ماهنالك من حاجات إلى الماء ، وليس فى هذا التقدير ظل للمبالغة إذا عرفنا أن متوسط الاستهلاك اليومى للفرد فى المدن الامريكية يبلغ قرابة الخمسمائة لتر ، وفى المدن الاوروبية حوالى المائتين وفى القاهرة وهى من أشد مدن العالم الكبرى تواضعاً فى الماء زهاء الثمانين .

ولما كان سكان الكويت (١٢٠،٠٠٠) على التقريب فان أقل مايلزمهم فى الماء النقى على هذا الأساس (٦٠٠٠متر) مكعب يومياً ، يضاف إليها نصفها على أقل تقدير لحاجات شركات البترول ، وهو مقدار هيهات أن يغنى فيه ماء المطر أو ماء البحر المصعد على الدوام .

على أن ماء المطر وإن كان أشح فى أن يعتمد عليه فى الاستهلاك العام ، إلا أنه صالح فى موسمه لاستعمال الأفراد ، إذا عز عليهم الاستقاء فى مصدر عام . وهو إذا أحسن تدبيره والإشراف عليه كان من أرخص وأصح المياه لاستعمال الأفراد .

وتدبيره والإشراف عليه يقتضيان أولا جمعه من أماكن نظيفة خالية من كل أثر للتلوث بالفضول الآدمية والحيوانية وثانياً تنحية الباكورة الأولى منه لأنها تغسل الجو والأرض التى تقع عليها من الأكدار والأدران ، واختزانه ثالثاً فى مستودعات مغطاة ومبنية بالأسمنت أو بالحجر المبطن بالأسمنت وليست مصنوعة من المعادن التى يؤثر فيها ماء المطر بحكم يسره واحتوائه على الأوكسجين » .

وماء المطر إذا دبر وتم الإشراف عليه بهذه الوسائل كان فى العادة نقياً ، فإذا أريد أن تصل نقاوته إلى حد ينفى كل شبهة فيه أمكن علاجه « بالكلور » وهو أقوى مطهر للماء ، وفى الاستطاعة الحصول على مستحضراته من الصيادلة والكيميائيين .

وماء البحر المصعد رغم عجزه عن سد حاجات الكويت فى المستقبل هو دون شك أنقى المياه وأيسرها ، ويمكن التغلب على طعمه المائع بتهويته وإضافة جزء من المياه النقية السطحية إليه ، وهو كماء المطر من أصلح المياه للاستعمال المنزلى وأشدها توفيرا للصابون بحكم يسره وخلوه فى الاملاح .

وعجز هذا النوع من الماء عن تغذية الكويت فى المستقبل إنما يرجع إلى كثرة تكاليفه ، وهوان مقداره ، وتعرض أجهزته للعطل مما يضطر إلى استعمال احتياطى كبير فى هذه الأجهزة ، يضاعف النفقات ويجعل هذا الماء أعلى من ماء الكوثر الذى قد نحظى به فى الجنة بكلمة طيبة ، أوربما بعمل خير صغير ! ومن المؤكد أن يزداد هذا العجز بازدياد التوسع فى اكتشاف منابع البترول .

وهكذا نبقى أمام المصدر الثالث وهو ماء شط العرب فهو فى غير شك أضمن المصادر الثلاثة من حيث الكفاية والمقدار ، وهو الحل العملى الوحيد لمشكلة مياه الشرب فى الكويت .

بيدان هذا الماء ماء ملوث ، وشأنه فى هذه الناحية شأن ماء النيل تماماً يحتاج إلى ثلاث عمليات أساسية لضمان نقائه هى الترسيب الكيميائى لازالة الطمى ، والترشيح فى المرشحات الرملية لمحو أكثر ما يمكن فى الجراثيم المرضية والشوائب ، ثم التطهير « بالكلور » على نطاق واسع لقتل مايمكن أن يكون قد تحدى طاقة الترسيب والترشيح من هذه الجراثيم ، فاذا عولج كذلك أصبح أمتع وأكثر ماء للشاربين .

وهذه التنقية مضافا إليها نفقات مد الانابيب بين شط العرب والكويت ، عملية باهظة التكاليف ، ولكنها كما ذكرت هى الامل الوحيد لحل مشكلة الماء فى الكويت .

ورأيى — لو أن لى رأيا فى الموضوع ! — إن تتبنى شركات البترول الكويتية هذا المشروع ، لأن حاجتها إليه قد تصبح فى المستقبل القريب أكبر من حاجة أهل الكويت مجتمعين ، وما أظن حكومة العراق تمانع فى مشروع سيكفل الماء النقى لأهل الغاو وسواها فى المدن والقرى العراقية الواقعة على مصب شط العرب فى الخليج الفارسى كما أنه لابد أن يوجد دعائم الأخوة بين هذين القطرين الشقيقين .

ولو أن شركات البترول العراقية فعلت ذلك لأحسنت الزكاة عن الارباح الباهظة التى جنتها من أرض الكويت الطيبة ، ولأسدت لأهل الكويت — بطريقة نبيلة — بعض الدين الذى فى عنقها من شراء البترول بالثمن البخس فى عشرات السنين الماضية ، وبيعه للمستهلكين بسعر التبر المذاب !!

سعيد عبده

الأستاذ المساعد لعلم الصحه والطب الوقائى
بكلية طب العباسية